ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تنمية وتمكين الفاعلين الثقافيين في العراق

حيدر جليل خلف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تنمية وتمكين الفاعلين الثقافيين في العراق: مقترح استراتيجي للدراسات العليا في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث/ الدراسات الاجتماعية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / التعليم والمجتمع

حيدر جليل خلف / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص التنفيذي

واجه القطاع الثقافي في العراق تحديات كبيرة في العقود الأخيرة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم الاستقرار السياسي والصراع ونقص الاستثمار، وقد تركت هذه القضايا البُنية التحتية الثقافية في البلاد في حالةٍ هشة، مع القليل من الدعم الرسمي لتطوير السياسات أو الإدارة أو القيادة المؤسسية داخل المجال الثقافي، ولذا فإن الحاجة إلى التدخل الاستراتيجي أمر بالغ الأهمية، حيث يتمتع القطاع بإمكانات هائلة لتعزيز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وخاصة من خلال الحفاظ على التراث والفنون والسياحة، وعلى الرغم من هذه الإمكانات، فإن غياب البرامج الأكاديمية المتخصصة التي تعالج السياسات الثقافية والإدارة الثقافية في العراق، أدى إلى خلق فجوة كبيرة في تطوير القطاع.

استجابةً لهذه التحديات، فإن إدخال برنامج ماجستير متخصص في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية يمثل فرصةً استراتيجية لبناء القدرات البشرية اللازمة التي يحتاجها القطاع بشدة، ومن شأن مثل هذا البرنامج أن يوفر أساساً متيناً لتطوير الفاعلين والمديرين الثقافيين المجهزين لقيادة وإدارة المؤسسات الثقافية بكل تنوعها ومجالاتها، وصياغة سياسات فعالة، وتعزيز نمو الاقتصاد الإبداعي، ومن خلال التركيز على المعرفة النظرية والمهارات العملية، سيعالج هذا البرنامج الحاجة الملحة إلى قادة ثقافيين قادرين على التنقل عبر المشهد الثقافي الفريد للعراق والمساهمة في إحيائه.

فضلا عن ذلك، سيعمل البرنامج كأداة حيوية لتعزيز جهود الدبلوماسية الثقافية العراقية، مما يسمح للبلاد بالانخراط بصورةٍ أقوى فعالية في الحوار الثقافي والتعاون الدولي، وبينما يسعى العراق إلى إعادة بناء هُويته وإعادة تعريفها في حقبة ما بعد الصراع، سيلعب هذا البرنامج دوراً حاسماً في تعزيز الاستدامة الثقافية وتعزيز فهم أعمق للعلاقة بين الثقافة والتنمية، كما سيُمكن العراق من وضع نفسه كقائد في السياسة الثقافية والإدارة في المنطقة العربية، حيث توجد تحديات مماثلة.

بالإضافة إلى المساهمة في التجديد الثقافي للعراق، سيكون للبرنامج تأثير مجتمعي أوسع من خلال تمكين جيل جديد من المديرين الثقافيين القادرين على الدعوة إلى الحقوق الثقافية والحفاظ على التراث والممارسات الثقافية الشاملة، ومن خلال منهج متعدد التخصصات ومستنير عالمياً، سيكتسب الدارسون الكفاءات المطلوبة لدفع الابتكار في القطاع الثقافي مع الحفاظ على التراث الثقافي الغني والمتنوع للعراق، وتُعتبر هذه المبادرة ضرورية ليس فقط لمستقبل المؤسسات الثقافية العراقية، بل وأيضاً لتعزيز هُوية وطنية أكثر تماسكاً ومرونة في مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية المستمرة.

المقدمة

يقف القطاع الثقافي في العراق عند مفترق طرق، ويواجه تحديات كبيرة أعاقت نموه وتطوره، فقد أدت عقود من الصراع وعدم الاستقرار السياسي والتخطيط الاستراتيجي غير الكافي إلى إضعاف المؤسسات الثقافية العراقية ونقص الموارد، كما أدى غياب النهج المنظم لإدارة الثقافة وصُنع السياسات إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها القطاع، حيث تفتقر البلاد حالياً إلى إطارٍ أكاديمي متخصص لتدريب القادة والمديرين الثقافيين الفاعلين في العراق، وفي ظل غياب مثل هذه الفرص التعليمية، شهد العراق نقصاً في المهنيين المؤهلين القادرين على معالجة الاحتياجات الثقافية للبلاد، بدءاً من صياغة السياسات وصولاً إلى إدارة المؤسسات الثقافية والصناعات الإبداعية.

من بين المشاكل الرئيسة عدم وجود مبادرة من نظام التعليم العالي العراقي لتقديم برامج متخصصة في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية، وقد أعاقت هذه الفجوة تطوير سياسات ثقافية فعالة، وحدّت من تطوير وتعزيز إمكانات التراث الثقافي الغني للعراق في المساهمة في الهوية الوطنية والتنويع الاقتصادي، ومع إدراك العالم بصورة متزايدة لأهمية الحوكمة الثقافية، يجد العراق نفسه يكافح لمواكبة هذا التطور.

تهدف هذه الورقة إلى معالجة هذه القضية الحرجة من خلال اقتراح إنشاء برنامج ماجستير متخصص في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية في العراق، ومن خلال تزويد الدارسين أو المرشحين المؤهلين للدراسة بالمهارات والمعارف اللازمة، فإن مثل هذا البرنامج من شأنه أن يُعد جيلاً جديداً من الفاعلين الثقافيين لتعزيز البُنية التحتية الثقافية في العراق، ودعم الصناعات الإبداعية، وتعزيز الحوار الثقافي داخل البلاد، وعلى الساحة الإقليمية.

تستكشف الدراسة الحاجة الملحة إلى التعليم المتخصص في الإدارة الثقافية وسياساتها، وتقييم السياق المحلي والتحديات التي يواجهها المهنيون الثقافيون في العراق، وتقترح حلاً استراتيجياً مستوحى من النماذج العالمية والإقليمية، وعلى وجه التحديد، فإن تجربة المملكة المغربية في إطلاق برنامج للدراسات العليا في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية بمثابة دراسة حالة قيمة يمكن أن يستفاد منها العراق.

من خلال هذه العدسة، ستُحقق هذه الورقة في الأسئلة الرئيسة التالية: ما هي الاحتياجات الأساسية للقطاع الثقافي في العراق؟ كيف يمكن لبرنامج الدراسات العليا المتخصص في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية معالجة هذه الاحتياجات؟ وما هي استراتيجيات التنفيذ التي من شأنها ضمان نجاح مثل هذا البرنامج في المشهد الثقافي والسياسي الفريد في العراق؟

الخلفية

يواجه القطاع الثقافي في العراق العديد من التحديات، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي غير الكافي، والقدرة المحدودة على التمكين في الإدارة الثقافية، وعدم كفاية الدعم للحقوق الثقافية المختلفة، وتتفاقم هذه القضايا بسبب غياب نهج أكاديمي وتطبيقي منظم لتدريب القادة الثقافيين والمديرين وصُناع السياسات الثقافية في المستقبل.1

يتبين لنا عند الحديث عن الحالة الراهنة للتعليم المتعلق بالسياسة الثقافية في العراق بأن نظام التعليم العالي في العراق يفتقر حالياً إلى برامج متخصصة في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية، مما يؤدي هذا النقص إلى قلة في وجود المديرين الثقافيين المؤهلين تأهيلاً محترفاً لمعالجة الاحتياجات الثقافية المتنامية في البلاد، وتحد هذه الفجوة من تطوير سياسات ثقافية فعالة ونمو الصناعات الإبداعية في المجال الثقافي.2

يمكن مناقشة التساؤل الذي قد يُسأل، والذي مفادُه هل هناك حاجة إلى التعليم المتخصص في المجال الثقافي في العراق؛ فإن الإجابة تكون إن من شأن برنامج الماجستير المتخصص في المجال الثقافي أن يعالج هذه الفجوات من خلال تزويد الدارسين بالمهارات اللازمة في الإدارة الثقافية وصُنع السياسات الثقافية، وتعزيز جيل جديد من الفاعلين الثقافيين القادرين على تعزيز القطاع الثقافي العام، ودعم الصناعات الإبداعية، وتعزيز التعاون الثقافي الإقليمي والدولي، ويتماشى هذا مع أفضل الممارسات العالمية والطلب المتزايد على الخبرة في الحوكمة الثقافية في المنطقة العربية والعراق.

وللإجابة عن هذا التساؤل المهم بصورة أكثر تفصيلاً ودقة، نرى أن برنامج الدراسات العليا المتخصص في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية ضروري للعراق لعدة أسباب، قد يكون أهمها ما يلي:

1. **إعادة بناء البنية التحتية الثقافية:** يتمتع العراق بتراث ثقافي غني، ولكن عقوداً من الصراع وعدم الاستقرار ألحقت أضراراً بالغة بمؤسساته الثقافية، ويمكن لبرنامج متخصص أن يساعد على إعادة بناء البنية التحتية الثقافية وإدارتها من خلال تدريب المهنيين والمديرين الثقافيين على تقنيات الإدارة الثقافية الحديثة.

1- Al-Ani, K., & Haddad, S. (2020). Cultural Policy and Management in Post-Conflict Iraq: Challenges and Opportunities. Journal of Cultural Policy, 25(4), 345-360.

2 - Hassan, Layla. (2021). Cultural Reconstruction in Iraq: Heritage, Policy, and Management. Oxford University Press.

2. الحفاظ على الثقافة: تواجه البلاد تحدياً كبيراً في الحفاظ على مواقعها التاريخية ولغاتها وتقاليدها، ويمكن لبرنامج الدراسات العليا أن يُجهز الخبراء للتعامل مع جهود الحفظ بصورةٍ فعالة، باستخدام أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم.

3. تعزيز الهوية الثقافية: في بلد متنوع مثل العراق، يمكن للسياسات الثقافية أن تساعد على تعزيز الشعور بالهوية المشتركة مع احترام تنوع مجتمعاتها، ومن شأن التعليم المتخصص في هذا المجال أن يُعد الخريجين لتطوير سياسات تدعم الحوار الثقافي والتماسك.

4. تنمية الصناعة الاقتصادية والإبداعية: يمكن للقوى العاملة المدربة جيداً في الإدارة الثقافية أن تساعد على تعزيز الاقتصاد الإبداعي، والمساهمة في قطاعات السياحة والفنون والإعلام والتراث، وهذا من شأنه أن ينوع اقتصاد العراق إلى ما هو أبعد من النفط.

5. بناء القدرات للمؤسسات الثقافية: تحتاج المؤسسات الثقافية في العراق إلى خبراء يفهمون ليس فقط الجوانب الفنية والثقافية، ولكن أيضاً كيفية التعامل مع التحديات الإدارية والمالية والسياساتية، ومن شأن برنامج الدراسات العليا أن يُدرب المديرين الثقافيين القادرين على قيادة هذه المنظمات بفعالية ومنهجية.

أما فيما يتعلق بمدى ملاءمة مثل هكذا نوع من البرامج الدراسية المتخصصة لواقع وظروف العراق، فيمكن تصميم البرنامج لمعالجة الظروف الفريدة للعراق، من خلال الاعتماد على ثلاثة اعتبارات مهمة للبناء عليها:

1. المنظور المحلي والعالمي: يجب أن يوازن المنهج الدراسي بين أفضل الممارسات العالمية والواقع الثقافي الخاص بالعراق، وهذا يضمن أن الخريجين ليسوا على دراية بالمعايير الدولية فحسب، بل وأيضاً مجهزين لمواجهة التحديات المحلية.

2. التحديات في القطاع الثقافي: يواجه العديد من العاملين في القطاع الثقافي في العراق تحديات مثل نقص التمويل، والأطر القانونية الضعيفة، والدعم المؤسسي المحدود، ولكن يمكن للبرنامج المقترح هذا إعداد الخريجين للتعامل مع هذه القضايا من خلال تزويدهم بالمهارات في مجال الدعوة الثقافية، وجمع التبرعات، وصُنع السياسات.

3. الأمن وعدم الاستقرار السياسي: غالباً ما يتأثر العمل الثقافي في العراق بعدم الاستقرار السياسي والأمني، وسيكون من الضروري وجود برنامج يعلم كيفية حماية التراث الثقافي في مناطق الصراع، وإشراك المجتمعات، وضمان سلامة العاملين في المجال الثقافي.

دراسة حالة: نموذج المملكة المغربية

نُورد هنا أنموذجاً حيوياً عربياً في إطلاق برنامج دراسات عليا متخصص في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية، لفهم الإطار الشامل الذي ندعو له من خلال نقل هذه التجربة التعليمية المهمة إلى العراق، وللإفادة من التجربة المغربية في تصميم تجربة العراق، وأخذ خُلاصة الخطوات الناجحة وتجنب الإخفاقات أو التحديات الي يمكن أن تواجه البرنامج.

أطلقت مؤسسة المورد الثقافي برنامج الماجستير في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية بالتعاون مع جامعة الحسن الثاني وجامعة هيلدسهايم في ألمانيا، إضافة إلى كرسي اليونسكو للسياسات الثقافية في تنمية الفنون، وبدعم من الوكالة المغربية للتعاون الدولي ومؤسسة فورد، اختيرت جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء من مجموعة جامعات كانت مرشحة في بلدان عربية مختلفة لوجود قسم مختص في الهندسة الثقافية فيها أساساً، ويهدف هذا البرنامج الذي يمكن عدهُ نموذجاً ناجحاً للمنطقة العربية إلى معالجة احتياج كبير فيها من خلال تعزيز جيل جديد من القادة الثقافيين المجهزين لقيادة النشاط الثقافي والسياسة الثقافية في بلدانهم.3

تم تطوير برنامج الماجستير في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية بعد إجراء دراسة جدوى موسعة من قِبَل مؤسسة المورد الثقافي في عام 2013، حيث أظهرت الدراسة عدم كفاية نماذج التدريب الأوروبية والأمريكية المخصصة لمديري الثقافة والباحثين وصُنّاع السياسات في العالم العربي. استندت مؤسسة المورد الثقافي إلى ما يقرب من عقدين من الخبرة في هذا المجال، بما في ذلك الفعاليات والنشاطات المستمرة في الإدارة الثقافية منذ عام 2005، بالإضافة إلى الاستطلاع والتحليل المستمر حول السياسات الثقافية في ثماني دول عربية.

3 - لمزيد من المعلومات حول البرنامج راجع الرابط التالي:
https://2u.pw/rUlNJBPp.

نتيجة لهذه الدراسات، حُددت الحاجة الملحة لإنشاء برنامج أكاديمي متقدم ومخصص للمنطقة، مما أسفر عن إطلاق برنامج الماجستير. يدمج البرنامج بين الدورات الدراسية الأكاديمية والتعلم التطبيقي من خلال ورش العمل المكثفة، وفرص التبادل الدولي، والتدريب العملي. انطلقت الدفعة الأولى من البرنامج في أواخر عام 2018 واستمرت حتى عام 2020، بينما كانت الدفعة الثانية بين عامي 2020 و2022.

صُمم منهج البرنامج لتحقيق التوازن بين النهجين النظري والعملي، حيث يقدم دورات أساسية في السياسة الثقافية والإدارة والتخطيط الاستراتيجي، تُكملها دورات اختيارية متخصصة وتعاون دولي، كما يتضمن مكونات تجريبية فريدة، مثل ورشة عمل نوعية مكثفة في فبراير وأكاديمية صيفية في ألمانيا، حيث يشارك الطلاب الزائرون في التعلم وجهاً لوجه والتواصل مع فاعلين ثقافيين دوليين.

تضمن البرنامج الممتد على مدى سنيتن، والذي شمل بفصوله الأربعة (18) مادة دراسية مقسمة على مجالين معرفيين أساسيين هما (السياسات الثقافية والإدارة الثقافية) مضافاً لها مشروع الأطروحة، من هذه المواد: مادة البحث الأكاديمي ومناهج كتابة الأبحاث، نماذج السياسات الثقافية، كتابة السياسات الثقافية، الاتجاهات الثقافية في المنطقة العربية، تشريع القوانين الثقافية، الوساطة الثقافية، استقطاب الجمهور، إدارة الموارد البشرية في المؤسسات الثقافية، التخطيط الاستراتيجي، اقتصاد المشاريع الثقافية وتسويقها، تصميم المشاريع الثقافية وتنفيذها. وبلغ مجموع الوحدات لكل هذه المواد (120) وحدة أكاديمية، لينال الدارسون بعد انتهاء دراستهم ومناقشة الأطروحة شهادة ماجستير من الجامعتين المذكورتين معترف بها دولياً.

منذ إنشائه، نجح برنامج الماجستير في جذب أكثر من (1200) متقدم، بما في ذلك (1100) متقدم مغربي وحوالي (100) مرشح من مختلف البلدان العربية، مما يدل على الطلب المرتفع على التدريب المتخصص في الإدارة الثقافية، وقد لعب خريجو البرنامج -الذين بلغ عددهم (24) خريجاً حتى الآن- أدواراً مهمة في القطاع الثقافي، سواءً في المؤسسات الحكومية المختلفة أو المستقلة، مما يعكس نجاح البرنامج في المساهمة في سد الفجوة بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي.

توضح تجربة المغرب الدور الحاسم للشراكات الاستراتيجية والنماذج الأكاديمية المصممة خصيصاً في تنمية القيادة الثقافية، وتسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية توطين التعليم الثقافي لتلبية الاحتياجات الإقليمية مع تعزيز حرية التعبير والحقوق الثقافية والتعاون الإقليمي، وهو ما يؤكد فعالية النموذج المتكامل الذي يدمج البحث الأكاديمي مع التعلم التطبيقي.

إن برنامج الماجستير في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية يُعد جديداً من نوعه في البلدان العربية، حيث يُعد هذا البرنامج في جامعة الحسن الثاني أول برنامج متخصص في هذا المجال في المنطقة. ولأول مرة، يوجد نموذج أكاديمي متكامل لماجستير في السياسات الثقافية، يتميز بتنوع مواده التي تجمع بين التدريس الأكاديمي البحثي والتعلم الميداني التطبيقي4. ومن أبرز ما يمكن الإشارة إليه حول هذا البرنامج هو نتائجه الإيجابية، حيث يعمل خريجو الدورتين الأولى والثانية في الحقل الثقافي أو يمثلون مؤسسات ثقافية بارزة في بلدانهم وعلى مستوى العالم العربي.

بالنسبة للعراق، فإن تبني إطار مماثل من شأنه أن يوفر مساراً استراتيجياً لتعزيز قدرة قطاعه الثقافي، وبناء جيل جديد من المهنيين المهرة القادرين على تشكيل مستقبل السياسات الثقافية والإدارة في البلاد والمنطقة العربية الأوسع، ويؤكد على الدور الحاسم للتعاون الإقليمي والخبرة المحلية في تعليم الإدارة الثقافية، والتي يمكن تكييفها مع المشهد الثقافي الفريد في العراق وبيئته وظروفه المختلفة.

أهداف البرنامج المقترح

يهدف برنامج الماجستير المقترح في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية إلى تلبية الحاجة للمهنيين والمديرين الثقافيين ذوي الاختصاص في القطاع الثقافي العراقي، ونعتقد أنه من خلال التركيز على الأهداف المُتصورة، سيخلق البرنامج بيئة تعليمية ديناميكية لا تلبي الاحتياجات الفورية للقطاع الثقافي في العراق فحسب، بل تتوافق أيضاً مع اتجاهات السياسة الثقافية الإقليمية والعالمية الأوسع، وأهم هذه الأهداف ما يلي:

4 - راجع هدى سيوري مسؤولة البرنامج في حوار مع جريدة القدس العربي المنشور على الرابط التالي: https://2u.pw/siw9PiK9.

1. تنمية الخبرة في الإدارة الثقافية وصُنع السياسات: تطوير جيل جديد من المديرين الثقافيين وصناع السياسات والباحثين ذوي الكفاءات في التخطيط الاستراتيجي الثقافي والحوكمة الثقافية والإدارة الثقافية، لخلق وبناء قيادة ثقافية مُمكنة تتولى رسم المستقبل الثقافي للعراق.

2. تعزيز القدرة على تطوير القطاع الثقافي: من خلال تزويد الدارسين بالمهارات اللازمة للمساهمة بشكل فعال في نمو القطاع الثقافي الحكومي العراقي والصناعات الإبداعية والأنشطة الثقافية المستقلة.

3. تعزيز الحقوق الثقافية والتعاون الإقليمي: تعزيز فهم أعمق للحقوق الثقافية وحرية التعبير وأهمية التعاون الثقافي الإقليمي، وتمكين الدراسين من الدعوة إلى سياسات ثقافية شاملة ومستدامة.

4. تعزيز المعرفة العملية والنظرية: الجمع بين الدورات الأكاديمية الصارمة والتجارب التعليمية العملية، مثل ورش العمل والتدريب الداخلي والتعاون الدولي، لضمان استعداد الدارسين المنخرطين في البرنامج للتحديات الواقعية.

5. بناء شبكة من القادة الثقافيين: المساهمة في إنشاء شبكة قوية من المهنيين والمديرين الثقافيين في العراق، والعمل بموازاة ذلك على ضمان إشراكهم ضمن الشبكة الأوسع التي تُشكلها هذه الفئات في المنطقة العربية، وتشجيع الحوار والتعاون عبر الحدود لمعالجة التحديات الثقافية المشتركة، وبناء فرص جديدة للشراكات الثقافية المستدامة.

هيكل البرنامج والمنهج الدراسي

يُفترض هيكلة برنامج الماجستير المقترح في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية لتوفير تعليم شامل يجمع بين النظرية الأكاديمية والخبرة العملية، ومُصمم خصيصاً للبيئة الثقافية والسياسية الفريدة في العراق، ينبغي تقديم البرنامج على مدار عامين دراسيين، يشملان أربعة فصول دراسية، ويشمل المكونات التالية:

1. الدورات الأساسية: تركز على مواضيع أساسية مثل تحليل السياسة الثقافية، واستراتيجيات الإدارة الثقافية، والحقوق الثقافية، وديناميكيات الاقتصاد الإبداعي، وستُزود هذه الدورات الدارسين بالمعرفة النظرية النقدية والمهارات التحليلية.

2. الدورات الاختيارية: تُقدم مواد متخصصة، مثل التحول الرقمي في الإدارة الثقافية، والحفاظ على التراث الثقافي، والدبلوماسية الثقافية، حيث تسمح هذه المرونة للدارسين بتكييف تعليمهم مع اهتماماتهم وتطلعاتهم المهنية.

3. التدريب العملي وورش العمل: التركيز على إغناء الدراسة بفرص التعلم التجريبي المتكاملة من خلال التدريب الداخلي، وورش العمل المحلية والإقليمية، والتعاون مع المؤسسات الثقافية المهتمة، وبهذا يمكن أن يكون التدريب العملي إضافةً مهمة لبناء المهارات العملية في الإدارة الثقافية والتخطيط الاستراتيجي الثقافي.

4. التعاون والتبادل الدولي: الاستفادة من الشراكات مع الجامعات والمنظمات الثقافية الدولية لتقديم برامج التبادل ومشاريع البحث المشتركة وفرص للدارسين لحضور ورش العمل والأكاديميات في الخارج، وتعزيز وجهات النظر العالمية والتعاون الإقليمي.

5. مشروع التخرج أو **الأطروحة:** مشروع تتويجي يسمح للدارسين بتطبيق ما تعلموه على قضايا الإدارة الثقافية على أرض الواقع، والمساهمة في البحوث الأصلية أو الحلول العملية للتحديات في القطاع الثقافي في العراق.

6. تكثيف محاضرات الضيوف وفرص التواصل: من خلال الندوات والمحاضرات المنتظمة من صُناع السياسات الثقافية البارزين والمديرين الثقافيين والأكاديميين لإثراء المناهج وتوفير فرص التواصل للدارسين.

استراتيجية التنفيذ

تتضمن استراتيجية التنفيذ لبرنامج الماجستير المقترح في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية نهجاً تدريجيا يضمن طرحاً شاملاً ومستداماً، ليوفر مساراً منظماً لإنشاء البرنامج بنجاح، وضمان تلبية احتياجات الإدارة الثقافية وصُنع السياسات في العراق، عبر المراحل التالية:

1. مرحلة التخطيط: إنشاء لجنة توجيهية أو تحضيرية تضم ممثلين من الجامعات العراقية والمؤسسات الثقافية والشركاء الدوليين، ويشمل عملها وضع اللمسات الأولى بصورة مكتوبة بطريقة علمية وعملية لفكرة البرنامج ورؤيته وأهدافه والدوافع المُوجبة لإطلاقه،

والتخطيط لكيفية تأمين التمويل الأولي من الحكومة والجهات المانحة الدولية، والتفكير بآلية تطوير المنهج الدراسي المفصل للبرنامج، وتحديد أعضاء هيئة التدريس. ونقترح بهذا الصدد أن تتولى وزارتا الثقافة والتعليم العالي العمل على هذا البرنامج من خلال لجنة مشتركة من الوزارتين لرسم الخطوات الأساسية له، ليتم بعد ذلك إطلاق دعوة علنية للشركاء المحتملين لرعاية وتمويل البرنامج، سواءً من الحكومة أو المنظمات الدولية المهتمة في تعزيز وتطوير المجال الثقافي في العراق.

2. مرحلة التطوير: إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات مع الجامعات المحلية والدولية والمنظمات الثقافية وأصحاب المصلحة، ويتبع ذلك القيام بتحديد أو توظيف أعضاء هيئة التدريس؛ ومن ثم تدريبهم على طبيعة البرنامج وأساسياته ورؤيته، وكل ما يتعلق بذلك، والتأكد من إكمال تصميم المواد الدراسية، وإنشاء منصة عبر الإنترنت لإدارة البرنامج والمساعدة على تيسير عملية التعلم.

3. مرحلة الإطلاق: الترويج للبرنامج على المستوى الوطني، واستهداف الدارسين والشركاء المحتملين، ومن ثم بدء المجموعة الأولى بمجموعة تجريبية من الدارسين المختارين بعناية وبدقة عبر آليات اختيار واضحة لصقل المناهج وجمع الملاحظات.

4. تدابير الاستدامة: ضمان التمويل المستمر من خلال مصادر متنوعة، بما في ذلك الدعم الحكومي والمنح الدولية التي يمكن تخصيصها للبرنامج، والاستمرار بعملية التقييم المستمرة وتعديل المناهج الدراسية بانتظام بناءً على الملاحظات واتجاهات السياسة الثقافية الناشئة والاحتياجات المتنامية للقطاع الثقافي في العراق.

5. إشراك أصحاب المصلحة: الحفاظ على التعاون النشط مع الهيئات الحكومية والمؤسسات الثقافية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لتعزيز أهمية البرنامج وتأثيره، وضمان بقائه متوافقاً مع أهداف السياسة الثقافية الوطنية والإقليمية.

التوصيات

لتأسيس برنامج الماجستير في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية بنجاح، نقترح التوصيات السياساتية التالية التي تهدف إلى ضمان استدامة البرنامج، وتعزيز القوى العاملة الماهرة العاملة في القطاع الثقافي، وتعزيز قدرة العراق على الإدارة الثقافية وصُنع السياسات

الثقافية:

1. تأمين التمويل من الهيئات الحكومية والجهات المانحة الدولية لتغطية التكاليف الأولية، بما في ذلك تطوير المناهج، وتوظيف أعضاء هيئة التدريس، والبُنية الأساسية اللازمة.

2. تشكيل شراكات استراتيجية مع الجامعات المحلية والدولية، والمنظمات الثقافية، والمنظمات غير الحكومية لمشاركة الموارد والخبرات وفرص البحث، لبناء قاعدة شراكات مؤسسية رصينة لانطلاق البرنامج واستدامته.

3. نُوصي أن يتم اختيار الجامعة التي سيتم افتتاح المقرر الدراسي أو البرنامج فيها بحرص ودقة شديدين، من حيث مراعاة أن تكون الجامعة مؤهلة لاستضافة مثل هذا البرنامج المهم والنوعي، ويُفضل أن يتم وضع لائحة بمعايير واضحة ومفصلة لتحديد الجامعة الفُضلى لاستضافة هذا البرنامج، والتي تتوافر لديها البُنية اللازمة والكادر القادر على أداء المهمة بنجاح، وقد تكون بعض هذه المعايير متوفرة بجامعات عريقة مثل جامعة بغداد، الجامعة المستنصرية، جامعة الكوفة وجامعة البصرة.

4. ضمان قابلية المناهج للتكيف، وارتباطها بمفاهيم السياسات الثقافية والإدارة الثقافية، وتوافقها مع المعايير الدولية، ودمج المعرفة النظرية والمهارات العملية، والأخذ بالحسبان علاقتها بالسياق الثقافي العراقي المتنوع، والعمل على ضمان قابليتها للتطور والمواكبة لا أن تكون جامدة.

5. بناء القدرات وتدريب أعضاء هيئة التدريس المختارين لهذا البرنامج من خلال تطوير برنامج تدريبي شامل لهم حول كل ما يتعلق بالبرنامج من آليات ورؤى ونتائج، وإشراك خبراء دوليين لتعزيز جودة التدريس وأهمية البرنامج.

6. المراقبة والتقييم المنتظمان عبر إنشاء إطار للتقييم المستمر، ودمج الملاحظات من أصحاب المصلحة، لضمان تلبية البرنامج لاحتياجات السياسة الثقافية المتطورة.

7. الترويج والتواصل للبرنامج وتبيان مدى أهميته ومزاياه وتطوير استراتيجية تسويقية قوية لجذب الدارسين المهتمين من مختلف محافظات العراق على نطاقٍ أوسع، والاستفادة من الشراكات وشبكات الخريجين.

8. نقترح أن يُنظر إلى هذا البرنامج على أنه برنامج تخصصي مهني بحت، وليس برنامج أكاديمي فحسب، ولذا ينبغي وضع معايير قبول صارمة، لضمان قبول الدارسين المهتمين والمشتغلين بالمجال الثقافي فعلياً، واستبعاد من يرغبون فقط بنيل الشهادة لأغراض أخرى، مع مراعاة العدد الذي سيتم قبوله للدراسة ومواءمته لقدرات البرنامج، بالذات في السنة التجريبية الأولى من إطلاق البرنامج.

9. بناءً على النقطة السابقة، ولمساعدة هؤلاء الدراسين الذين سيتم قبولهم في البرنامج؛ نقترح أن يتم تغطية تكاليف الدراسة لكل شخص من خلال منحة مالية مخصصة، لمساعدته على الأداء الدراسي بصورة جيدة، في حال تلقي تمويل كافٍ لإطلاق البرنامج من الحكومة، أو من المنظمات الدولية، على غرار تجربة المملكة المغربية في هذا المجال، أو أن يكون البرنامج دون دفع أي رسوم مالية من قبل الدارسين على الأقل، بمعنى إلغاء قناة النفقة الخاصة والإبقاء على القناة العامة فقط في القبول.

الرصد والتقييم

لضمان فعالية واستدامة برنامج الماجستير في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية، ينبغي تنفيذ إطار قوي للرصد والتقييم، من خلال تنفيذ تدابير محددة، يمكن للبرنامج من خلالها أن يظل مستجيباً للاحتياجات المتطورة للقطاع الثقافي والحفاظ على أهميته وجودته بمرور الوقت، وينبغي أن يشمل هذا الإطار العناصر الرئيسة التالية:

1. مؤشرات الأداء: وضع مؤشرات محددة وقابلة للقياس لتقييم نجاح البرنامج، بما في ذلك معدلات التحاق الدارسين، ونتائج التخرج، ومدى توظيفهم للخبرة والمهارات المكتسبة من الدراسة في البرنامج في حياتهم المهنية الثقافية، وردود الفعل من أصحاب المصلحة، والتأثير الذي سيُحدثه خريجو البرنامج في مجتمعاتهم على المستوى الثقافي.

2. التقييم المنتظم: إجراء مراجعات سنوية للمناهج وطرق التدريس والشراكات لضمان التوافق مع احتياجات المجال الثقافي والسياسات الثقافية والمعايير العالمية.

3. ملاحظات أصحاب المصلحة: جمع ملاحظات منتظمة من الدارسين المنخرطين في البرنامج وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات الثقافية وصُناع السياسات لتحديد مجالات التحسين والتكيف مع ديناميكيات القطاع الثقافي المتغيرة.

4. تحليل التأثير: تقييم تأثير البرنامج على القطاع الثقافي في العراق بصورة دورية، بما في ذلك المساهمات في تطوير السياسة الثقافية، وبناء القدرات، والتعاون الإقليمي.

الخاتمة

ختاماً، يمكن القول إن هذا البرنامج المقترح في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية يُمثل فرصةً محوريةً للعراق لإحياء قطاعه الثقافي من خلال معالجة الفجوات الحرجة في القيادة وتطوير السياسات والإدارة الثقافية، ومن خلال تنفيذ مثل هذا البرنامج، يمكن للعراق البدء بإعادة بناء بُنيته التحتية الثقافية بنمطٍ تدريجي استراتيجي، والحفاظ على تراثه الغني والمتنوع، ورعاية جيل جديد من القادة الثقافيين القادرين على تشكيل مستقبله الثقافي.

من المهم أن نُشير هنا إلى أن محاذاة البرنامج مع أفضل الممارسات العالمية وقدرته على التكيف مع التحديات الثقافية الفريدة التي يواجهها العراق من شأنه أن يضمن استعداد الخريجين بصورةٍ جيدة لقيادة المؤسسات الثقافية، وتطوير سياسات مستدامة، والمساهمة في نمو الاقتصاد الإبداعي، وبما أن القطاع الثقافي لديه القدرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي الكبير وخاصة في مجالات مثل السياحة والتراث والفنون، فإن هذا البرنامج من شأنه أن يساعد على تنويع اقتصاد العراق بما يتجاوز اعتماده على النفط، ولن يدعم هذا الاستقرار الاقتصادي في البلاد فحسب، بل ويشجع أيضاً السياحة الثقافية والاستثمار والتعاون الإقليمي، مما يضع العراق في موقع الريادة الإقليمية في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية.

في نهاية المطاف، فإن التنفيذ الناجح لهذا البرنامج من شأنه أن يُشكل نقطة تحول في القطاع الثقافي العراقي، حيث سيخلق مسارات للنمو المستدام، وبناء القدرات، وحماية الحقوق الثقافية، كما سيعمل كنموذج للدول الأخرى في العالم العربي التي تواجه تحديات مماثلة في تطوير السياسات الثقافية وإدارتها، ومن خلال الاستثمار في تعليم وتدريب المديرين الثقافيين وصُناع السياسات الثقافية؛ يمكن للعراق أن يتخذ خطوات حاسمة نحو مستقبل ثقافي أكثر حيوية وإبداع وابتكار، مستقبل متجذر بعمق في تراثه، ولكنه منخرط بقوة في المجتمع الثقافي العالمي، ومواكب لكل تطوراته وأحداثه.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org